

تحرك عاجل

إعادة النظر في دعوى محامٍ حقوقي

في 10 ماي/أيار، يبدأ النظر في دعوى محامي حقوق الإنسان البارز ووزير حقوق الإنسان السابق، محمد زيان، أمام محكمة النقض في الرباط. وقد تقضي المحكمة بأن زيان يُحتَجَز على أساس غير قانوني، ما من شأنه أن يُلْزِم محكمة الاستئناف بأن تُعيد النظر في حكمها بسجنه ثلاثة أعوام. وكان محمد زيان قد أُدين وحُكِم عليه بالسجن في نونبر/تشرين الثاني 2022، بتهم زائفة على خلفية عمله في الدفاع عن النشطاء والصحفيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وتنتهك ست تهم على الأقل من بين التهم الـ 11 ضده حقه في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

القصر الملكي، التوراكّة،

الرباط 10070، المغرب

فاكس: +212 53 7771010

تويتر: ChefGov_ma@

السيد رئيس الحكومة

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن القلق بشأن احتجاز محامي حقوق الإنسان محمد زيان، والمُقرر أن تتظر محكمة النقض بالرباط في دعوته في 10 ماي/أيار.

تتمتع محكمة النقض في الرباط بسلطة تأكيد أو إلغاء حكم محكمة الاستئناف التي حكمت على محمد زيان غيابياً بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، بتهم متعلقة بعمله في مجال حقوق الإنسان. وإذا ألغت محكمة النقض الحكم، فإن احتجاج محمد زيان لن يكون له أي أساس قانوني يستند إليه؛ ومن ثمّ، ستكون محكمة الاستئناف مُلزَمة بإعادة النظر في قرارها، مع الأخذ في الاعتبار توضيحات المحكمة، التي ينبغي أن تؤدي إلى إخلاء سبيله في ما يتعلق بالتهمة المنسوبة إليه.

لا يقدم المتهمون أي مرافعات في جلسات محكمة النقض، إلا أن محامو محمد زيان قدموا ملف الدفاع عن مؤكلهم إلى المحكمة، حيث حاججوا بأن الحكم الصادر سابقاً ضد محمد زيان ينتهك القانون بـ 19 طريقة على الأقل. فرأوا، على سبيل المثال، أن تهمة "الخيانة الزوجية" في هذه الدعوى، وفقاً للفصل 491 من مجموعة القانون الجنائي المغربي، لا تستند إلى أي أساس؛ إذ يقتضي القانون المغربي أن يتقدم أحد زوجي الطرفين أو كلاهما ببلاغ بشأن الخيانة. وفي هذه الدعوى، لم يتقدم زوج أي من الطرفين بمثل هذا البلاغ. وتعد هذه التهمة، وكذلك تهمة "إعطاء القدوة السيئة [للأطفال]" بموجب الفصل 482 من المجموعة، أمثلة على أحكام قوانين بالية تُقيّد الحريات الشخصية بطرق تخرق القانون الدولي.

ولا يزال محمد زيان مُحَنَجَرًا قيد الحبس الانفرادي المُطوّل، منذ 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، بسجن العرجات 1 في مدينة سلا المجاورة للرباط، العاصمة المغربية، وذلك في أعقاب محاكمة جائرة لم يُبلِّغ هو أو محاموه بموعدها مُسبقًا. ويُمنع زيان من التواصل مع أي من السجناء الآخرين، ويُسمح له فقط بتلقي الزيارات من محاميه. ويُسمح له كذلك بالخروج إلى ساحة السجن بمفرده، بينما لا يسمح له حُرّاس السجن أيضًا بكتابة أي رسائل إلى محاميه ويمنعوه من الحصول على صحف.

نحنكم على أن تضمنوا إلغاء إدانة محمد زيان بتهم زائفة وكذلك الحكم بسجنه، ومثوله في محاكمة عادلة، تتماشى مع المعايير الدولية، في ما يتعلق بتهمة الاعتداء الجنسي المُوجَّهة إليه. ونحنكم أيضًا على أن تضمنوا إتاحة الفرصة على الفور لإعادة النظر في احتجاجه المستمر أمام إحدى المحاكم، على افتراض بأنه سيُفرج عنه إلى حين انتهاء المحاكمة. وأخيرًا، نحنكم على أن تُدخلوا التعديلات أو تُلغوا جميع أحكام القوانين التي تحظر حرية التعبير، بما فيها الفصول 263 و265 و266 من مجموعة القانون الجنائي، وكذلك الفصل 491 الذي يُجرّم العلاقات الجنسية بالتراضي بين البالغين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

كان محمد زيان (79 عامًا) وزيرًا سابقًا لحقوق الإنسان في المغرب. وفي عام 1996، استقال من منصبه بالحكومة المغربية، مُعللاً ذلك بأنه لم يُعد يوافق على سياساتها. ومنذ خروج زيان من الحكومة، دافع عن العديد من النشطاء والصحفيين وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي 2021، وجهت وزارة الداخلية 11 اتهامًا إلى محمد زيان. وأدانته المحكمة الابتدائية بالرباط، في فبراير/شباط 2022، بجميع التهم وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام ودفع غرامة مالية قدرها 5000 دينار مغربي. واستأنف محاميه حكم المحكمة، لكنه لم يُبلِّغ بأي موعد لمباشرة إجراءات الاستئناف. وفي 21 نونبر/تشرين الثاني 2022، أيدت محكمة الاستئناف الحكم ضد زيان وأمرت بحبسه على الفور، بناءً على طلب من النيابة العامة، بموجب المادتين 392 و414 من قانون المسطرة الجنائية. ويُجيز القانون لوكيل الملك الأمر بإيداع المتهم في السجن فورًا. ومنع حُرَّاس السجن محمد زيان، خلال احتجازه، من الحصول على أي مواد للقراءة أو أي أدوات للكتابة. ويعاني زيان من مشكلات صحية مستمرة، تتطلب علاجًا خاصًا لا يُتاح له داخل السجن. وفي 2 دجنبر/كانون الأول 2022، قدّم محاميه طلبًا بالإفراج عنه لدى محكمة الاستئناف بالرباط، لكنها رفضت الطلب في 5 دجنبر/كانون الأول 2022، دون تقديم أي تفسير لذلك.

وفي 30 مارس/آذار 2023، أغلقت الدائرة الجنائية تحقيقها بشأن التهم وأبلغت محمد زيان بأن محكمة النقض، أعلى محاكم المغرب درجةً، سَتُعِيد النظر في دعوته في 19 أبريل/نيسان، إلا أن الجلسة قد أُرجئت إلى 10 ماي/أيار.

في نونبر/تشرين الثاني 2021، قُدِّم بلاغ ضد محمد زيان بشأن اتهامات بالتحرش الجنسي والابتزاز والإدلاء بمزاعم لأخلاقية وتوجيه تهديدات. ويجب النظر في كل اتهام بالتحرش الجنسي بالاستناد إلى أسس موضوعية، في حين أن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يسمح لها بالتحقق من مدى صحة هذه الاتهامات. وتلاحظ منظمة العفو وجود نمط مُتَّبِع مؤخرًا من توجيه تهم الاعتداء الجنسي إلى منتقدي الحكومة، إما في سياق احتجازهم أو ملاحقتهم قضائيًا في ما يتعلق بممارسة حقهم في حرية التعبير. ففي حالة عمر راضي، وهو مدير نشر في إحدى الصحف مُحْتَجَز حاليًا، توصل الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجازه في ما يتعلق باتهامات الاغتصاب قد بلغ حد

"مضايقة قضائية لا يمكن إلا أن تكون نتيجة نشاطه في مجال الصحافة الاستقصائية". وفي حالة الصحافي سليمان الريسوني، المُحتَجَز منذ 22 يونيو/حزيران 2020، بتهم الاعتداء الجنسي، خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى أن الانتهاكات لحقه في المحاكمة العادلة قد بلغت من الجسامة ما يجعل احتجازه تعسفياً.

وفي أحد قرارات البرلمان الأوروبي، الذي صدر في يناير/كانون الثاني 2023، أدان المشرعون بشدة "إساءة استخدام مزاعم الاعتداء الجنسي لردع الصحفيين عن أداء واجباتهم الوظيفية"، لافتين إلى أن ذلك "يهدد حقوق المرأة" أيضاً. وقُوِّل قرار البرلمان الأوروبي برفض من المُشرِّعين المغربيين.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الإنكليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 23 يونيو/حزيران 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد زيان (صيغ الذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/6397/2023/ar>